دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية (دراسة تحليلية)

أنس صلاحات
تخصص قانون عام وعلوم سياسية، جامعة الحسن الثاني – المملكة المغربية
Anas-t-s@hotmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال تتبع تطور موقف الاتحاد الأوروبي ودوره في تلك العملية، وبيان أهميته، والكشف عن العوامل المؤثرة في هذا الدور، إلى جانب إبراز أهم المحددات التي تسهم في بلورة هذا الدور. واعتمد البحث المنهج التحليلي بصورة أساسية، لتحليل الدور الأوروبي في عملية السلام، وتناول هذا الموضوع ضمن ثلاثة محاور أساسية، اهتم المحور الأول منها بتتبع موجز لتطورات موقف الاتحاد الأوروبي ودوره من عملية السلام، وناقش المحور الثاني العوامل المؤدية لمحدودية الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام، مع بيان أهمية هذا الدور من الناحيتين السياسية والاقتصادية، أما المحور الثالث والأخير، فقد ركز على تحليل محددات الموقف الأوروبي ودوره في تلك العملية.

انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية لا ينسجم مع أهمية دوره الاقتصادي وفعاليته، بوصفه أكبر داعم للعملية السلمية، وذلك نتيجة عدة عوامل تحد من فعالية دوره السياسي، والتي يقف على رأسها العامل الإسرائيلي والعامل الأمريكي والعامل الأوروبي الذاتي، إلى جانب الأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي مؤخراً.

و انتهى البحث إلى عدة نتائج، تمثل أبرزها في وضوح وتقدم الموقف الأوروبي من مسار التسوية السلمية، من خلال طرح رؤيته القائمة على حل الدولتين، لكن بالرغم من ذلك، فقد بقي الدور السياسي للاتحاد الأوروبي غير فعال في مسار التسوية، ولا ينسجم مع أهمية دوره الاقتصادي وفعاليته، بوصفه المانح والممول الأول للعملية السلمية، كما أظهرت النتائج أن محدودية هذا الدور تعود لعدة عوامل، يقف على رأسها العامل الإسرائيلي والأمريكي الرافض لأي دور فعال ومؤثر ومستقل للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية، إلى جانب الأزمات والمشكلات التي عصفت مؤخرا بالاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها أزمة اللاجئين وأزمة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد، التي أضعفت اهتمام الاتحاد بالعملية السلمية في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: *الاتحاد الأوروبي، عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، الدور السياسي، الدور الاقتصادي، المساعدات الاقتصادية.*

المقدمة

شهد مطلع تسعينيات القرن الماضي انطلاق المفاوضات وعملية السلام بين إسرائيل والعرب، وذلك بهدف حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال المفاوضات، و بدأت جولات المفاوضات مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول/ أكتوبر من عام 1991، ثم توالت الجولات التفاوضية، وبعد فوز حزب العمل الإسرائيلي بالانتخابات التشريعية الإسرائيلية عام 1992، أجرت حكومة إسرائيل مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية، نجم عنها التوصل إلى إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي المشترك (اتفاق أوسلو)، الذي تم التوقيع عليه في العاصمة الأمريكية واشنطن في أيلول/ سبتمبر عام 1993، وعلى أساسه جرت جولات كثيرة من المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، أفضت إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية التي تسلمت الإدارة المحلية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم بموجب هذا الاتفاق إحالة القضايا الخلافية الكبرى، مثل القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وانخرط الاتحاد الأوروبي بقوة في عملية السلام منذ انطلاقتها، وكان المانح الأول للجانب الفلسطيني، لمساعدته على إنشاء المؤسسات اللازمة لإدارة شؤون السكان، ولضمان نجاح مسار التسوية، وفضلا عن دوره كمانح وممول فقد حاول الاتحاد الأوروبي بذل المساعي السياسية لدفع المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قدما، ولهذا عين مبعوثاً أوروبياً خاصاً لعملية السلام منذ العام 1996، كما أنه كان جزءاً من اللجنة الرباعية للسلام التي تشكلت عام 2002، هذا إلى جانب إعلان الاتحاد لرؤيته للحل القائمة على حل الدولتين بصورةٍ أساسية من خلال المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفوق ذلك فقد تدخل الاتحاد الأوروبي في عملية الإصلاح المؤسساتي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقدم دعماً كبيراً لهذا الغرض، بهدف إصلاح القضاء الفلسطيني، وتطوير البنية التحتية للمؤسسات الفلسطينية، وتدريب الشرطة الفلسطينية، إلى جانب دعم موازنة السلطة الفلسطينية لتمكينها من دفع رواتب الموظفين، وتنفيذ برامج التنمية والحماية الاجتماعية. وقد مر الموقف والدور الأوروبي بتطورات عديدة خلال محطات مسار التسوية الفلسطيني الإسرائيلي، فانتقل من كونه مجرد مراقب في مؤتمر مدريد، ومن ممول خلال اتفاق أوسلو، إلى شاهد ومشارك خلال المحطات الأخرى، خاصة من خلال دوره في تشكيل الرباعية الدولية عام 2002، كما تمكن الاتحاد الأوروبي من بلورة رؤيته الواضحة للحل السلمي، عبر إعلان برلين عام 1999، المتعلق بالدولة الفلسطينية، ورفض سياسة الاستيطان

الإسرائيلي وبناء الجدار على أراضي الضفة الغربية، واستمر الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات للفلسطينيين، وذلك للحفاظ على بقاء عملية السلام قائمة، وللحفاظ على مؤسسات السلطة الفلسطينية وتقويتها، لبناء نظام مؤسساتي ديمقراطي، وتعمقت الحاجة للدور الأوروبي مع اندلاع انتفاضة الأقصى، وبقيت مبادراته ومقترحاته حاضرة للطرفين، بهدف التوصل إلى تهدئة واستعادة مسار التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالرغم من أن مبادراته لم تنجح (سلامة، 2005، ص 148–149). وبالرغم من أهمية ما يقدمه من مساعدات وتمويل، فإن دوره السياسي العملي يبقى غير فعال تجاه مسار التسوية السلمية.

مشكلة البحث

منذ انطلاق المفاوضات في بداية عقد التسعينيات، انخرط الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، وقد برز دوره بصورة خاصة في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، و تبلور هذا الدور في تلك العملية ضمن مسارين، الأول: سياسي من خلال الإعلان عن موقفه ورؤيته للحل الذي يراه مناسبا للقضية الفلسطينية، وطرح بعض المبادرات، وتعيين مبعوث أوروبي خاص لعملية السلام منذ العام 1996، إلى جانب عضويته في اللجنة الرباعية التي تشكلت بهدف الإشراف على عملية السلام، وضمان التزام الأطراف بما يتم الاتفاق عليه. أما المسار الثاني فكان اقتصاديا تمويليا، من خلال تقديم المساعدات للجانب الفلسطيني، لبناء المؤسسات الفلسطينية وتنفيذ خطط الإصلاح وتأهيل الشرطة الفلسطينية والقضاء، وإعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم مشاريع الحماية الاجتماعية للعائلات الفقيرة وغيرها من الجوانب، ولقد برز هذا الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بصورة أكثر وضوحاً وفعالية وتأثيراً من دوره السياسي.

وفي هذا الإطار تشير سلامة (2005)[i] إلى أن تجربة المساعدات الأوروبية في إطار عملية السلام، تعد فريدة من نوعها لجهة تجاوزها لأهداف المساعدات الدولية المعهودة، التي تهدف إلى السيطرة وتحقيق النفوذ، و احتواء الصراع من خلال تعظيم الفوائد المتوقعة من عملية السلام، ولضمان استمرارها وحشد المؤيدين لها، بوصفها عملية قائمة ومستمرة ومفيدة للطرفين، تتحدد نتائجها من خلال المفاوضات، إلا أن هذا الانخراط الكبير للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره كمساعد ومانح، لم تقابله درجة مناسبة ومناظرة له من الانخراط السياسي، الذي بقي محدوداً لم يتجاوز حدود إعلان المواقف والرؤى، وتشجيع الأطراف على الاستمرار في مسار التسوية السلمية.

وبناءً عليه، فيمكن تحديد مشكلة هذا البحث في مناقشة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتحليله، والكشف عن أهمية هذا الدور، والعوامل المؤثرة فيه، إلى جانب إبراز محدداته وموجهاته، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف وازن الاتحاد الأوروبي بين المساعدات الاقتصادية وأدواره السياسية؟

وفي إطار هذا السؤال الرئيس، تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز تطورات الموقف الأوروبي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ انطلاقتها عام 1991؟
- ما هي العوامل المؤثرة في موقف الاتحاد الأوروبي ودوره في عملية السلام؟
- ما أهمية الدور الأوروبي في عملية السلام، وما هي رؤيته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
- ما أبرز مرتكزات موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ومحدداته؟
- ما هي قدرة الاتحاد الأوروبي في إعادة عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية إلى سابق عهدها؟

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يعالجه، والمتعلق بدور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، فيرى الباحث ضرورة تحري هذا الدور ومعرفة طبيعته، بوصف الاتحاد الأوروبي دولا ذات ارتباطات تاريخية وجغرافية واقتصادية في المنطقة، ولهذا فمن المهم التعرف إلى طبيعة هذا الدور وتتبع تطوره خلال مراحل عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ومحطاتها المتعددة ، وفهم العوامل المؤثرة فيه ومرتكزاته والمحددات التي تحكمه، وأهميته لاستمرار العملية السلمية وإنجاحها ، هذا إلى جانب القناعة بأهمية أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور سياسي أكثر فعالية في مسار التسوية السلمية، وذلك للحد من الهيمنة الأمريكية خاصة في ظل انحياز الموقف الأمريكي بصورة واضحة وسافرة، في ظل إدارة الرئيس ترامب، إلى إسرائيل، تلك الإدارة التي قررت –وبما يخالف ما درجت عليه الإدارات الأمريكية السابقة– الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، ورفض القيادة الفلسطينية لهذا الانحياز، بل وقرارها بعدم التعاطي مع الدور الأمريكي.

لهذا تبرز أهمية الدور الأوروبي في عملية السلام، لتوفير نوع من التعددية للأطراف الراعية لعملية السلام، وتأمين درجة مقبولة من التوازن للأطراف الدولية الراعية لتلك العملية، ولهذا فإن التعرف إلى طبيعة دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، والكشف عن أهميته ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه، يسهم في تحديد وسائل التعاطي مع هذا الدور، بما يضمن تفعيله وتطويره وتعظيم إيجابياته، لكسر هيمنة الدور الأمريكي وانحيازه لمصلحة إسرائيل. وفي ضوء ما سبق، يمكننا إيجاز أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. الحاجة إلى تحري الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية ومعرفة طبيعته.
2. إبراز أهمية الدور الأوروبي في عملية السلام على المستويين الاقتصادي والسياسي.
3. إظهار العوامل المؤثرة في دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية.
4. الكشف عن أبرز المحددات التي تحدد الموقف والدور الأوربي تجاه عملية السلام.
5. إدراك كيفية تطوير الدور الأوروبي بعد الوقوف على حقيقته ومعرفة المحددات والعوامل المؤثرة فيه والمحددة لفعاليته.

أهداف البحث

يكمن الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتحليله. وفي سياق هذا الهدف العام تتبلور الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف إلى تطور موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية.
- الكشف عن أهمية دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام.
- بيان العوامل المختلفة المؤثرة في موقف الاتحاد الأوروبي ودوره في مسار التسوية السلمية.
- إبراز أهم المحددات التي تسهم في تحديد الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي من عملية السلام.
- الكشف عن الجهود الأوروبية المتعلقة بتطوير دوره تجاه عملية السلام. وتفعيله.

- بيان إمكانية مساهمة الجانب الفلسطيني تجاه دفع الاتحاد الأوروبي لتطوير دوره السياسي في مسار العملية السلمية.

المفاهيم

أولا: الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي جمعية دولية يضم في عضويته 28 دولة بعد انضمام كرواتيا إليه في عام 2013، وفي حال استكمال انسحاب بريطانيا من عضوية الاتحاد يصبح عدد دوله 27 دولة. ويشير عبد الرحيم (2014) إلى أن جذور هذا الاتحاد تمتد إلى بداية فترة الخمسينيات من القرن الماضي، عندما تم تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وذلك بمبادرة من بعض الدول الأوروبية الهامة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وفي العام 1957 تم تشكيل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وفقا لمعاهدة روما، لكن الانطلاقة الحقيقية للاتحاد الأوروبي بصورته الراهنة كانت مع التوقيع على معاهدة ماسترخت عام 1992، التي تعد الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وصولا إلى اتفاقية لشبونة عام 2009 التي تم الاتفاق خلالها على إجراء بعض الإصلاحات في الاتحاد، والاتحاد الأوروبي يعد الثالث عالمياً من حيث المساحة، ويبلغ عدد سكانه قرابة 700 مليون نسمة.

ولضمان نجاح تجربة الاتحاد وتحقيق أهدافه، فقد تم تشكيل عدد من المؤسسات، أهمها مجلس الاتحاد، والمفوضية الأوروبية، ومحكمة الاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، إلى جانب بعض الأجهزة والمؤسسات الأخرى، لكن المؤسسات الأهم التي يعتمد عليها بقاء الاتحاد، تتمثل في مجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي (مقلد، 2015، ص64).

ثانيا: عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

لا يوجد تعريف محدد لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، لكن هذا المفهوم يشير إلى العملية التفاوضية وسلسلة المحادثات بين دولة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، وبصورة خاصة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بدأت تلك العملية مع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ومرت بعديد من المحطات وصولا إلى المرحلة الراهنة التي توقفت فيها المباحثات بين الجانبين، ووفقا لتقرير أعده موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت (2013) فإن عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية شهدت عديداً من المحطات، تمثل أبرزها في التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، بين منظمة لتحرير

الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وفي العام 1994 تم التوقيع على أول اتفاقية تنفيذية لهذا الاتفاق في القاهرة، والتي تم بموجبها نقل بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، وفي العام 1995 تم التوقيع على اتفاقية "أوسلو 2" التي سمحت بإعادة الانتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية، واستلام السلطة الفلسطينية إدارة شؤون السكان في مدن الضفة الغربية، وبحلول العام 2000 فشلت جولة المفاوضات حول التسوية النهائية في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، ما أسهم في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/ سبتمبر عام 2000، واستمرت محاولات إنقاذ المفاوضات، فجرت جولة تفاوضية في طابا بداية عام 2001 لكنها فشلت، وفي العام 2003 تم إطلاق خطة خارطة الطريق لإنشاء دولة فلسطينية بحلول العام 2005، لكن المفاوضات تعثرت خاصة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، و شنت إسرائيل حربا على غزة مطلع عام 2009، ومن ذلك الوقت فشلت مختلف المبادرات الهادفة إلى إحياء عملية السلام وبقي الوضع على ما هو عليه.

الدراسات السابقة

حظي موضوع دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام ببعض المعالجات البحثية التي اهتمت بإلقاء الضوء على طبيعة هذا الدور وحدوده، وأهدافه وفعاليته. فقد سعت دراسة النجادي (2018)[ii] إلى تحليل مواقف الدول الأوروبية من القضية الفلسطينية وبيان تناقضها عبر قرن من الزمان، منذ صدور وعد بلفور الشهير عام 1917، وبيّنت الدراسة الدور الأوروبي –وبصورة خاصة البريطاني– في المساهمة في إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، ثم تعرضت لتطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، وأهم المحطات التي مر بها، وخلصت الدراسة إلى تناقض هذا الموقف، وعدم فاعليته فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية القائم على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي يأتي في ظل انشغال العرب والفلسطينيين بانقساماتهم ومشكلاتهم الداخلية، وتراجع القضية الفلسطينية عن سلم الأولويات العربية والدولية.

وهدفت دراسة ميلود (2017)[iii] إلى تحليل موقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، منذ العام 1970 وصولا إلى انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وخلصت الدراسة في نتائجها إلى أن الموقف السياسي لدول الاتحاد الأوروبي يعد متقدما بالنسبة للموقف الأمريكي، لكن دوره في العملية السياسية والسلمية بقي مهمشاً، وأن الاتحاد الأوروبي يسير في موقفه من القضية الفلسطينية وعملية السلام، دون إدراك لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية.

ومن جهتها حاولت دراسة أبو جامع (2017)[iv] ، التعرف إلى أثر القروض والمساعدات الأوروبية في الاقتصاد الفلسطيني، وتأثيرها في الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين، وإبراز البعد الاقتصادي للدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية. وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج، أظهرت أهمية المساعدات الأوروبية وإيجابيتها على الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية، بخاصة في مجالات تمويل عجز الموازنة الفلسطينية، ما مكّن من دفع رواتب الموظفين، إلى جانب دعم برامج المساعدات الاجتماعية، التي أسهمت في التخفيف من حدة الفقر والبطالة في فلسطين، ودعم الإصلاحات الهيكلية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وهدفت دراسة (Ahtisaari, 2017)[v] إلى الكشف عن دور الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الدولية، مع التركيز على دوره في حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وقد ركزت الدراسة على الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وكشفت نتائج الدراسة عن أهمية الدور الأوروبي في بناء السلام، بالرغم من الانجازات المحدودة والبسيطة، وأكدت نتائجها أن تفعيل الدور الأوروبي على المستوى العالمي فيما يتعلق بإحلال السلام، يتطلب وجود ما يكفي من الإرادة السياسية للدول الأعضاء، مع أهمية أن يكون هذا الدور منوطا أيضا بإرادة الأمم المتحدة، التي يتوجب عليها اتخاذ الإجراءات العملية لصنع السلام.

أما دراسة (Persson, 2009)[vi] ، فقد هدفت إلى البحث في كيفية تصور الاتحاد الأوروبي للسلام العادل في الصراع العربي– الإسرائيلي، وذلك على مدى أربعين عاماً، بعد حرب العام 1967، ورصد مراحل تطور تصور الاتحاد الأوروبي لتحقيق السلام العادل، وصولاً إلى تأييد الاتحاد الأوروبي حقوق الفلسطينيين في ممارسة حقهم الكامل في تقرير المصير. وخلصت الدراسة، في نتائجها، إلى أن موقف الاتحاد الأوروبي وتصوره لتحقيق السلام العادل للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، تطور باتجاه تأييد الاتحاد الأوروبي لدولة فلسطينية، والاعتراف بأهمية حل الدولتين بوصفه حلاً عادلاً لتحقيق السلام، وأظهرت النتائج أيضا أنه بالرغم من قوة الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في مسار عملية السلام بين الجانبين، إلا أنه واجه صعوبات في تجاوز إصدار البيانات والإعلانات، لتنفيذ ما يراه سلاماً عادلاً في الصراع العربي الإسرائيلي.

وسعت دراسة مبيضين (2007)[vii] إلى فحص السياسة الأوروبية تجاه عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك في الفترة الممتدة بين عامي 1993 إلى عام 2007، والكشف عن مدى فعالية دور الاتحاد الأوروبي أو محدوديته

في تلك العملية، بالمقارنة مع الدور الأمريكي، والكشف عن محددات هذا الدور على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي، وقد أفضت الدراسة، في نتائجها، إلى عجز الاتحاد الأوروبي في الولوج بقوة في العملية السلمية والتأثير في مسارها، وعدم مقدرته على القيام بدور سياسي يوازي الدور الاقتصادي الذي يقوم به، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدة عوامل تمثل أبرزها في هيمنة الولايات المتحدة على تلك العملية، إلى جانب ضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على بلورة سياسة خارجية واحدة والتباين في سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية، إلى جانب الرفض الإسرائيلي لأي دور سياسي أوروبي فعال في تلك العملية.

وحاولت دراسة سلامة (2005)[viii] الكشف عن المتغيرات والعوامل المؤثرة في دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والتعرف إلى طبيعة الدور السياسي والاقتصادي للاتحاد، ومنطلقاته الأساسية، والكشف عن مدى فاعلية هذا الدور وقدرته على التأثير لدى طرفي الصراع، وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج، تمثل أبرزها في أن هناك دورين هامين للاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام، الأول: سياسي، والثاني: اقتصادي، وكشفت النتائج أن الدور الاقتصادي يعد كبيرا وهاما وأسهم في الحفاظ على استمرارية العملية السلمية، بالرغم من عدم فاعلية الدور السياسي للاتحاد، والذي يعد بالرغم من عدم فعاليته دورا ملحوظا وواضحا، تطور عبر الزمن من دور المراقب إلى دور المشارك، عبر مشاركته في اللجنة الرباعية الدولية لعملية السلام، وعمله المستمر لضمان التوصل إلى اتفاقات بالرغم من الموقف الأمريكي والإسرائيلي السلبي من المشاركة الأوروبية السياسية الفاعلة في عملية السلام.

ومن الملاحظ على الدراسات السابقة تركيزها على جوانب محددة تتعلق بدور الاتحاد الأوروبي حيال عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، منها ما ركز على البعد الاقتصادي وأبرزت أهميته لدعم العملية السياسية واستمرارها، ومنها ما عالج الدور السياسي للاتحاد الأوروبي وكشف عن مدى فعاليته، لكن بصورة عامة لم تتبع تلك الدراسات تطور الموقف الأوروبي من عملية السلام، وتطور فعاليته بالرغم من المعيقات الكثيرة التي تعرقله، هذا إلى جانب عدم الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي للدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية، ولهذا تحاول هذه الدراسة تتبع تطور موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام، وتركز على الترابط بين الدورين السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي حيال مسار التسوية السلمية. ومن هنا تكتسب هذه الدراسة مكانتها المميزة بين الدراسات السابقة، التي ناقشت علاقة الاتحاد الأوروبي ودوره تجاه عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية، وذلك بتركيزها على الدورين الاقتصادي والسياسي للاتحاد الأوروبي في تلك العملية، إلى جانب تركيز هذه الدراسة على كيفية موازنة الاتحاد الأوروبي بين دوره الاقتصادي ودوره السياسي،

والكشف عن العوامل المؤثرة في دوره السياسي، وإبقائه موقفا ضعيفا لا يوازي دوره الاقتصادي في عملية السلام، والبحث في كيفية تطوير هذا الدور وتفعيله.

فرضيات البحث

يحاول البحث اختبار الفرضيات التالية:

1. بالرغم من تطور الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي ووضوحه، إلا أن الاتحاد لم يتمكن من اتخاذ مبادرات مستقلة، تمكنه من ترجمة موقفه السياسي من عملية السلام إلى سياسات عملية، تساعده في دفع الأطراف للوصول إلى تسوية سلمية مقبولة للصراع.
2. بالرغم من الدور الاقتصادي الكبير للاتحاد الأوروبي، والمساعدات الهامة التي يقدمها بوصفه أكبر جهة دولية مانحة لمسار التسوية السلمية، فإنه لا يوجد دور سياسي مؤثر وفعال للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية ينسجم مع حجم دوره الاقتصادي.
3. يشكل العامل الإسرائيلي والعامل الأمريكي، تحديات تكبح من قدرة الاتحاد الأوروبي على بلورة دور سياسي فعال ومؤثر في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.
4. يلعب العامل الذاتي الأوروبي الداخلي، المتمثل في اختلاف أولويات الدول الأوروبية ومصالحها، عاملاً يعطل قدرة الاتحاد الأوروبي على لعب دورا سياسي أكثر فعالية في عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية.
5. الأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، مثل أزمة الديون لبعض دول الاتحاد، وأزمة تدفق اللاجئين، وخروج بريطانيا من الاتحاد، أثرت في فعالية الدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في مسار عملية السلام الفلسطينية– الإسرائيلية.

منهجية البحث

نظرا للطبيعة التحليلية لهذه الدراسة، فإنها تعتمد على منهجية تحليلية، تقوم على جمع المعلومات والبيانات من مصادر متعددة، وتبويبها وتحليلها وصولا إلى النتائج، وذلك لتفسير تطورات الموقف الأوروبي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وفهم هذا الموقف ومرتكزاته ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه، ولهذا تم الرجوع إلى مصادر ودراسات عديدة

تناولت هذا الموضوع، منها مصادر أولية مثل البيانات والإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ومصادر ثانوية، مثل الأبحاث والدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع، إلى جانب بعض التقارير المنشورة عبر شبكة الإنترنت.

تطور موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام

لم تكن الدول الأوروبية بعيدة عن الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، فمنذ قيام إسرائيل كان لتلك الدول مواقفها، وكانت تدعو إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التفاوض بين الأطراف المعنية. ولهذا ومنذ انطلاق جولات المفاوضات في العام ،1991 خاصة مؤتمر مدريد للسلام عام 1991– الذي شارك فيه وفد فلسطيني ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك– اعتبرت المجموعة الأوروبية أن هذا حدث هام، خاصة أن المؤتمر عقد في العاصمة الإسبانية مدريد، وخلال المؤتمر أكدت المجموعة الأوروبية على اهتمامها بإنجاح المفاوضات، والتزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام، والمفاوضات المباشرة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 (نوفل، 2003، ص 49).

وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1993، أتيحت فرصة للاتحاد الأوروبي – الذي كان قد تشكل عام 1992 بعد التوقيع على اتفاقية ماسترخت–، ليلعب دورا أكبر في العملية السلمية ومسار التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة في مجال التمويل وتقديم المعونات للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب إطلاق مبادرة الشراكة المتوسطية، فعقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مع إسرائيل عام 1995، ومع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1997. ولم يخل مسار التسوية من التعثر خاصة في العام 1996 بعد فوز حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو بالحكم في إسرائيل، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي لتنشيط مساعيه الدبلوماسية لإنقاذ العملية السلمية، ولهذا عين الاتحاد الأوروبي في العام 1996 " ميغيل انخل موراتينوس" مبعوثا أوروبيا خاصا لعملية السلام، لدعم إنجاح مفاوضات السلام، عبر العمل مع الأطراف ذات الصلة، والمساعدة على تطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، ومراقبة التزام الأطراف بتطبيقها، ولهذا مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا على الأطراف لتحريك مسار التسوية، وقد ركز الاتحاد ضغطه على الطرف الأمريكي، لدفعه نحو التحرك لإنجاح مفاوضات منتجع " واي بلانتيشن"، والتوقف عن اللامبالاة الأمريكية، وعدم ضغطها على الجانب الإسرائيلي لإنقاذ عملية السلام، وفي سياق هذا الضغط نبهت الدول الأوروبية الولايات المتحدة إلى الكلفة المالية التي تتكبدها نتيجة التأخير في تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، الأمر الذي أدى إلى التوصل إلى اتفاقية " واي ريفر" عام 1998 (بني فضل، 2007، ص 73–74).

وفي السياق ذاته أكد الاتحاد الأوروبي على هامش اجتماع المجلس الأوروبي في برلين في آذار مارس عام 1999، على أهمية إنشاء دولة فلسطينية مسالمة وذات سيادة وقادرة على البقاء، بوصف ذلك ضمانة لأمن إسرائيل، مؤكدا على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو أمر لم يعجب الحكومة الإسرائيلية آنذاك، التي قالت إن أوروبا تحاول فرض حل سياسي على إسرائيل، يعرض الدولة اليهودية للخطر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 17).

استمر الموقف الأوروبي بالتطور تجاه مسار التسوية في ظل انتفاضة الأقصى التي انطلقت في العام 2000، فعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه من الأحداث التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وخلال بداية الأحداث قدم المبعوث الأوروبي لعملية السلام "ميغيل انجل موراتينوس" ورقة غير رسمية كرؤية لحل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، تتضمن إقامة دولة فلسطينية على قرابة 83% من أراضي الضفة الغربية، وتكون حدود تلك الدولة وفقا للقرار الدولي 242، إلا أن هذه الورقة لم يتم بحثها في ذلك الوقت، بسبب رفض الجانب الإسرائيلي مناقشتها، نتيجة التطورات السياسية الإسرائيلية الداخلية، والتحضير لانتخابات رئاسة الحكومة، فضلا عن الانتخابات الأمريكية التي فاز بها جورج بوش الابن، واقتراب انتهاء ولاية الرئيس كلينتون، و لم تساعد تلك التطورات على بحث الورقة الأوروبية (مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 13).

واستمر الموقف الأوروبي الداعم للمبادرات المتعلقة بتسوية الصراع في المنطقة، ومع اعتماد القمة العربية المنعقدة في بيروت في نيسان/ أبريل عام 2002 للمبادرة العربية، رحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة على لسان "خافيير سولانا" الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، ورأى أن الحل المناسب للصراع في المنطقة هو إقامة دولتين ضمن سياق المبادرة العربية (مركز الزيتونة للدراسات، 2012، ص 18).

وحينما تشكلت اللجنة الرباعية للسلام، ضمت الاتحاد الأوروبي في عضويتها، و هدفت اللجنة إلى مساعدة الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي على تطبيق توصيات تقرير ميتشل، ووضع حد للعنف في الأراضي الفلسطينية، إلى جانب استئناف محادثات السلام بين الجانبين للتوصل إلى حل سلمي للصراع، وقد أعدت اللجنة الرباعية خطة للسلام عُرفت باسم "خارطة الطريق"، التي تناولت ثلاث مراحل تنتهي بإقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005، وتطرقت إلى إجراءات وخطوات على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي القيام بها وصولا إلى التسوية النهائية للصراع، إلا أن هذه الخطة فشلت ولم تلتزم بها إسرائيل ، فالجانب الإسرائيلي كان يرفض التعامل مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بدعوى دعمه " للإرهاب"، كما أنه

كان يرفض فكرة منح الفلسطينيين تواصلاً جغرافياً لدولتهم ذات الحدود المؤقتة، ولا منحهم سيادة فعلية على الأرض، أما الجانب الفلسطيني، فيرى أن إسرائيل وضعت تحفظات كثيرة على خطة خارطة الطريق، حولتها إلى خطة أمنية أكثر من كونها سياسية، هذا فضلا عن عدم رغبة الرئيس الراحل ياسر عرفات إجراء إصلاحات يمكن أن تهمش دوره الشخصي (الشقاقي، وأحمد، 2003، ص5).

وحينما أعلنت إسرائيل عن خطتها للانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وإخلاء أربع مستوطنات من شمال الضفة الغربية، رأى الاتحاد الأوروبي أن تلك الخطة تشكل خطوة مهمة، ويمكنها إعادة إحياء عملية السلام والعودة لمسار المفاوضات بين الجانبين، وإحياء خطة خارطة الطريق، ودعا الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى تنفيذ انسحابات أخرى في الضفة الغربية، وشارك الاتحاد الأوروبي من خلال بعثة المراقبة المتعلقة بمعبر رفح، لكن البعثة غادرت معبر رفح عام 2007 نتيجة أحداث العنف في غزة، وانسحاب السلطة الفلسطينية من المعبر، إلا أن الاتحاد الأوروبي استمر في مواقفه المؤيدة للحل السلمي للصراع، وبالرغم من انسحاب البعثة الأوروبية من معبر رفح، فقد أصدر الاتحاد الأوروبي بيانا يؤكد فيه على رؤيته لحل الصراع، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، لتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، مؤكدا على الأسس التي يراها مناسبة للتسوية السلمية، والمتمثلة في مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، وخطة خارطة الطريق، والاتفاقيات السابقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (عبد الحي، 2013، ص 249).

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي استمر في دعم الجهود الهادفة إلى إحياء المفاوضات، وإنعاش مسار التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فرحب بالمبادرة التي طرحها أوباما للسلام بين الجانبين عام 2011، كما أنه رحب باستئناف المفاوضات بين الجانبين عام 2013، وبالرغم من ذلك فقد فشلت تلك الجولة وتوقف المفاوضات منذ ذلك الوقت بين الجانبين.

من خلال ما سبق عرضه لوحظ تطور الموقف الأوروبي من عملية التسوية السلمية، وتبين معنا بوضوح أن الاتحاد الأوروبي يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء، وهو موقف يقترب إلى حد كبير من الموقف الرسمي الفلسطيني.

محدودية تأثير الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية

بالرغم من تطور الموقف الأوروبي من العملية السلمية، ودعمه المستمر لحل الصراع وإقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، إلا أن هذا الموقف يبقى متطورا من الناحية النظرية، وذلك لعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على ترجمة هذا الموقف إلى سياسات عملية، وممارسة الضغوط الكافية على إسرائيل لدفعها للقبول بشروط التسوية السلمية للصراع، ولهذا بقى تأثير الاتحاد الأوروبي محدودا في مسار التسوية السلمية، هذا بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعد الداعم الأكبر للعملية السلمية، و المانح الأكبر للفلسطينيين، لكن التأثير السياسي للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السياسية بقي محدودا، ولا ينسجم مع الثقل المالي الذي يقوم به في دعم تلك العملية، فلم يتمكن من ترجمة الثقل المالي الذي يمثله في مسار التسوية السلمية، إلى ثقل سياسي مكافئ له. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل والأسباب التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: العامل الإسرائيلي

المتمثل في عدم رغبة إسرائيل في أن يكون للاتحاد الأوروبي ثقل سياسي كبير ومؤثر في مسار التسوية السلمية مع الفلسطينيين، فإسرائيل تريد الاتحاد الأوروبي داعما ماليا فقط للعملية، ولهذا كثيرا ما رفضت إسرائيل المبادرات الأوروبية الهادفة إلى تحريك العملية السلمية، وعملت على إضعاف الدور السياسي الأوروبي وتحجيمه، وفضلت الدور الأمريكي عوضا عنه. وفي هذا السياق يرى صلاحات (2015، ص 96) أن إسرائيل ترى في الموقف الأوروبي – القائم على حل القضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وإقامة دول فلسطينية مستقلة– تشجيعا للعرب والفلسطينيين على التصلب في مواقفهم، وعدم إبداء أية مرونة حول القضايا الخلافية الكبرى بين الجانبين، هذا إلى جانب أن إسرائيل ترى أن الموقف الأوروبي من حل القضية الفلسطينية، هو أقرب للموقف الفلسطيني، بينما ترى في الموقف الأمريكي أقرب إلى موقفها، ويراعي مصالحها ومتطلباتها، بوصف الولايات المتحدة تتفهم المصالح الإسرائيلية بصورة أكثر من الاتحاد الأوروبي.

كما أن الاتحاد الأوروبي من جهته لم يكن راغبا في الصدام السياسي مع إسرائيل والولايات المتحدة، ولهذا فضل إبداء مواقفه السياسية دون ممارسة أي دور فعال للضغط على إسرائيل، باستثناء بعض التصريحات وبيانات الإدانة لممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، لكن هذا الموقف لم يتجاوز حدود التصريحات والبيانات، نحو اتخاذ مواقف عملية ضد تلك التصرفات والممارسات، و واجه الاتحاد الأوروبي صعوبة كبيرة في تجاوز إصدار المواقف والبيانات

والإعلانات، لتنفيذ تصوره للسلام العادل في المنطقة، نتيجة عدم رغبته في الصدام مع إسرائيل (Persson, 2009,p 21).

ثانيا: العامل الأمريكي

شكل العامل الأمريكي بدوره، كابحا أمام تطور الموقف الأوروبي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، فهناك عدم ارتياح أمريكي لأي دور أوروبي مؤثر وفاعل في عملية السلام، حيث ترغب الولايات المتحدة في الاستفراد بالتأثير السياسي في مسار التسوية، بينما تترك للأوروبيين مهمة تمويل تلك العملية، ولهذا تعمل الولايات المتحدة على تحجيم أي دور أوروبي مستقل في عملية السلام، وتحاول إبقاء الدور الأوروبي ضمن الإطار الأمريكي، كما أنها ترى في أي دور أوروبي مستقل وفاعل في العملية السلمية، خطرا على الدور الأمريكي والمبادرات الأمريكية، بوصفه يسهم في تشجيع الفلسطينيين على التصلب والتعنت تجاه المبادرات الأمريكية الهادفة لتسوية الصراع، والاتحاد الأوروبي من جهته يفهم هذه الحقيقة، ولا يرغب في الصدام السياسي مع الولايات المتحدة، وقد أكد في مناسبات عديدة على أن دوره ليس بديلا عن الدور الأمريكي، وإنما داعما ومكملا له (مركز الزيتونة للدراسات، 2010، ص 21–22).

وترى الولايات المتحدة أن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تلعب سوى دور هامشي في عملية السلام، لأن طبيعة الصراع القائم تتطلب وسيطاً قادراً على تقريب وجهات النظر بين الأطراف، وهو ما لا تملكه دول الاتحاد الأوروبي، بينما تتوافر تلك القدرة لدى الولايات المتحدة، فعملت بالتالي على تحجيم الدور الأوروبي السياسي في عملية السلام، وحرص الاتحاد الأوروبي من جهته على إرضاء أمريكا، وعدم تعريض علاقاته الإستراتيجية معها للخطر، خاصة أن هناك دولا أوروبية –مثل بريطانيا– تدعم وجهة النظر الأمريكية بخصوص الدور الأوروبي المفترض في عملية السلام، وترفض تجاوز دور الولايات المتحدة (محبوب، 2017، ص 33–34).

يعبر ذلك عن عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في الصدام مع الدور الأمريكي أو تحديه، وذلك تجنبا لإلحاق الضرر بعلاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، في ظل إدراك الاتحاد الأوروبي الانسجام بين الموقفين الإسرائيلي والأمريكي من الدور السياسي للاتحاد في مسار التسوية السلمية، وهذا باعتقادنا ما أسهم في تحجيم قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض رؤيته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبقي يسير خلف السياسات الأمريكية، وإن كان من الناحية السياسية والنظرية

عبر البيانات والتصريحات متقدما إلى حد كبير عن الموقف الأمريكي، وبقيت الهيمنة والتأثير الفعلي للولايات المتحدة في مسار التسوية السلمية.

ثالثا: العامل الأوروبي الذاتي

في هذا المجال لا يمكن تجاهل العامل الذاتي الأوروبي، فهناك انقسام في مواقف دول الاتحاد الأوروبي حيال العملية السلمية، كما أن تلك الدول لازالت عاجزة عن تعريف مصالحها المشتركة في المنطقة، التي يمكن أن يترتب عليها بناء سياسة خارجية واحدة، فقد تأرجح الموقف الأوروبي من عملية السلام بين ثلاث تيارات داخل الاتحاد الأوروبي، مثلت فرنسا وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا الاتجاه الأول، الداعي إلى دور أوروبي أكثر فعالية في عملية السلام، عبر زيادة التدخل الأوروبي وتفعيل دور الاتحاد السياسي في تلك العملية، أما الاتجاه الثاني فتمثله ألمانيا وهولندا وبلجيكا والدنمارك، وهو تيار لا يملك حماسا كبيرا لدور سياسي أوروبي فعال ومؤثر في العملية السلمية، ويفضل التركيز على منطقة أوروبا الشرقية، كما أن هذا التيار يتغاضى عن تحميل إسرائيل مسؤولية تعثر العملية السلمية، أما التيار الثالث فتمثله بريطانيا – التي انسحبت مؤخرا من الاتحاد الأوروبي–، حيث يتحفظ هذا التيار على أي دور أوروبي سياسي في عملية السلام، مستقل عن الدور الأمريكي يمكن أن يؤدي إلى بروز خلافات مع الولايات المتحدة (إسماعيل، 2013، ص 17).

فدول الاتحاد الأوروبي لم تتفق على انتهاج سياسة موحدة حيال القضية الفلسطينية وعملية السلام، فهناك خلاف في مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد، خاصة حول كيفية التحرك لتسوية الصراع وحل القضية الفلسطينية، فاهتمامات تلك الدول بهذا الموضوع كانت متفاوتة، تبعا لاختلاف المصالح، وهناك كثير من هذه الدول لم تلتزم بالمواقف الجماعية المعلنة في البيانات الختامية لاجتماعات الدول الأعضاء في الاتحاد (محبوب، 2017، ص31). فبينما تقبل جميع دول الاتحاد الأوروبي الإطار العام للتسوية السلمية لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، نجد أن هناك خلافاً كبيراً حول كيفية التعامل مع هذه العملية بصورة موحدة، يمكن من خلاله ترجمة المواقف المعلنة إلى سياسات عملية جماعية لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما كان أحد أهم عوامل فشل الاتحاد الأوروبي في تحويل نفوذه ودوره الاقتصادي، إلى نفوذ ودور سياسي في إطار عملية السلام (Persson, 2009,p 22).

ولهذا نلاحظ أن انقسام مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه مسار التسوية السلمية، وعدم اتفاقها على طبيعة وحدود الدور الذي يتوجب على الاتحاد القيام به، شكل أيضا عاملاً هاماً من العوامل التي أسهمت في إضعاف الدور السياسي الفعال والمؤثر للاتحاد الأوروبي في العملية السلمية.

رابعا: الأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي

لا يمكن تجاهل دور الأزمات التي عصفت مؤخرا بالاتحاد الأوروبي، وتأثيرها في اهتمامه بعملية السلام في الشرق الأوسط، فمنذ العام 2010 يواجه الاتحاد الأوروبي أزمات كبيرة، كانت بدايتها مع أزمة الديون الأوروبية، وخاصة أزمة اليونان والبرتغال وإسبانيا وايرلندا، وقد كانت الأزمة اليونانية هي الأكثر إلحاحا، والتي تفاقمت بعدما وصلت ديونها قرابة 300 مليار يورو، و أدت إلى تفجر خلافات بين دول الاتحاد، وبصورة خاصة بين فرنسا وألمانيا من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى، حول الإجراءات المتعلقة بتحمل الأعباء المترتبة على أزمة الديون (نجم، 2014، ص 4-5).

وجاءت أزمة تدفق اللاجئين لتزيد من الأعباء والتحديات والأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، وقد أدت تلك الأزمة إلى خلافات كبيرة بين دول الاتحاد، ويشير مصطفى (2016) إلى أن تلك الأزمة أدت، أيضا، إلى خلافات داخل الدولة الواحدة، وخلقت تحديا كبيرا أمام الاتحاد الأوروبي ككل، وأشغلت دول الاتحاد، هذا إلى جانب الأزمة المتعلقة باستفتاء "بريكست"، الذي أقر خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي، والتي ترتب عليها تداعيات كبيرة، وتعدّ تلك الأزمة الضربة الأقوى التي واجهها الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه.

ولا شك أن تلك الأزمات المتعددة التي واجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة (أزمة الديون، وأزمة تدفق اللاجئين، وأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد)، أثرت في دوره تجاه القضايا العالمية، بما فيها القضية الفلسطينية وعملية السلام، وأسهمت بتراجع الاهتمام الأوروبي بها، نظرا لانشغال دول الاتحاد الأوروبي بقضايا ومشكلات تعد بالنسبة له أكثر إلحاحا وأهمية وخطورة على مستقبل الاتحاد واستقراره، وهو باعتقادنا ما أسهم في تراجع دور الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة في عملية السلام.

خامسا: العامل العربي

الوضع العربي بدوره يشكل عاملا غير محفز وغير مساند لدور أوروبي جاد وفاعل ومؤثر في مسار التسوية السلمية، وفي هذا السياق يرى الحاج (2005، ص 137) أن هناك بعض الدول العربية تفضل الدور الأمريكي على الأوروبي،

بالرغم من تقدمه على الموقف الأمريكي سياسيا، واقترابه أكثر من الموقف العربي والفلسطيني، ولهذا لا تولي الدول العربية أهمية كبيرة للمبادرات الأوروبية، وذلك لقناعتها أن الموقف الأمريكي هو الأكثر أهمية وتأثيرا في مسار التسوية، وأن الدور الأوروبي بالرغم من أهميته إلا أنه يبقى ثانويا، هذا بالرغم من وجود بعض الدول العربية التي ترى في الموقف الأوروبي أكثر توازنا من نظيره الأمريكي، وتراه هاما في مواجهة الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحالة العربية بعد موجات الربيع العربي التي انطلقت مطلع العام 2011، أسهمت في تشتيت الموقف العربي وإضعافه، فقد انشغلت الدول العربية وانغمست أكثر في شؤونها الداخلية، وبصورة خاصة مصر وسوريا والأردن، ما أدى إلى تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، نتيجة الأزمات الكثيرة التي تعاني منها الدول العربية، في سوريا واليمن والعراق وليبيا ومصر وغيرها من الدول، فهذه الحالة لا تمكّن العرب من بناء موقف موحد يكون محفزا ومساندا لدور أوروبي متوازن وأكثر فعالية في عملية السلام، التي توقفت عمليا منذ العام 2011 (محبوب، 2017، ص 32).

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تحجيم الدور السياسي الأوروبي في مسار التسوية السلمية، وأبقته موقفا نظريا لم تتمكن دول الاتحاد الأوروبي من ترجمته إلى سياسات عملية على أرض الواقع، ما أفقد الاتحاد الأوروبي التأثير الفعال والحاسم في مسار تلك التسوية، ولهذا بقي التأثير السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام محدودا.

أهمية الدور الأوروبي في عملية السلام

بالرغم من محدودية تأثير الاتحاد الأوروبي فعليا في مسار التسوية السلمية، إلا أن الدور الأوروبي يبقى هاما في تلك العملية، ووفقا لمبيضين (2007) فإن هذا الدور يستمد أهميته من الأمور التالية:

1. يعد الدور الأوروبي في عملية السلام هاما، بصفته يسهم في تنفيس الاحتقان الذي يحصل في العلاقات الأمريكية العربية الناجمة عن عملية التفاوض وبناء المواقف، وخاصة أن الجانب الفلسطيني والعربي ينظران للدور الأمريكي أحيانا بوصفه منحازا لإسرائيل، فيسهم الدور الأوروبي في احتواء التوتر، ويساعد في تحفيز السياسة الأمريكية، وقد اتضح هذا الأمر في المبادرة بتشكيل اللجنة الرباعية، التي وضعت خطة خارطة الطريق لإنهاء الصراع.

2. بالرغم من تأكيد أطراف الصراع على أهمية الدور الأمريكي ومركزيته، إلا أن وجود الدور الأوروبي يعني عدم القبول بحق الولايات المتحدة في وضع خطوط حمراء أمام دور الآخرين، بخاصة الدور الأوروبي الذي يدعم تحريك العملية السلمية، ويدفع باتجاه عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

3. الاتحاد الأوروبي يمتلك عديداً من الأوراق التي تمكنه من لعب دور كبير في مسار التسوية السلمية، مثل الوزن السياسي والاقتصادي الذي يمثله الاتحاد، وعلاقاته بأطراف الصراع، وخاصة أن الاتحاد الأوروبي يعد أكبر طرف دولي داعم للمساعدات ومانح لها، للحفاظ على استمرارية العملية السلمية، ويمكنه توظيف تلك الأوراق لمصلحة دور أكثر فعالية وأهمية في تلك العملية.

4. الدور الأوروبي يعد محفزا ومشجعا للأطراف على استمرار الحوار وعقد المؤتمرات، وذلك للبحث عن حلول للمشكلات والعقبات التي تواجه عملية التسوية السلمية، والعمل على بناء الثقة بين الأطراف.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن دور الاتحاد الأوروبي في سياق العملية السلمية في الشرق الأوسط يكتسب أهمية إضافية أخرى، بوصفه الممول الهام لتلك العملية، وهو يعد الجهة الدولية الأكثر تمويلا للطرف الفلسطيني، و قدم الاتحاد الأوروبي قرابة سبعة مليارات دولار خلال عشرين عاما منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993م، وحتى العام 2013، وهو يسهم بحوالي 45% من مجموع المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية (أبو جامع، 2017، ص 39).

فالدور الاقتصادي الأوروبي في عملية السلام يعد الأهم والأبرز، وقد شملت مساعدات الاتحاد الأوروبي جوانب متعددة، وفي هذا الصدد أشار صلاحات (2015) إلى أن مساعدات الاتحاد الأوروبي أسهمت في بناء المؤسسات الفلسطينية، ودفع التنمية السياسية والاقتصادية في فلسطين، من خلال دعمها لعمليات الإصلاح الهيكلي التي نفذتها السلطة الفلسطينية في مؤسساتها، وهو الأمر ذاته الذي أكد عليه أبو جامع (2017، ص51)، الذي أشار إلى الآليات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي في مساعدة الجانب الفلسطيني، مثل آلية " ميديا 1، وميديا2"، ودعم تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين، وكذلك الآلية الدولية المؤقتة وآلية "بيغاس"، التي ارتكزت على دعم الموازنة الفلسطينية، ودعم تطوير البنية التحتية للمؤسسات الفلسطينية، وبفضل الدعم الأوروبي تمكن الفلسطينيون من إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996، والانتخابات الرئاسية الثانية مطلع العام 2005، والانتخابات التشريعية الثانية مطلع العام 2006، إلى جانب تدريب الشرطة الفلسطينية، وبرامج تطوير القضاء الفلسطيني، بالإضافة إلى دعم برامج الحماية الاجتماعية للشرائح

الضعيفة في المجتمع الفلسطيني، وغيرها من الجوانب الأخرى المتعددة التي كان لها نصيب من المساعدات الأوروبية. وقد ترتب على تلك المساعدات آثار إيجابية كبيرة انعكست على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى أداء المؤسسات الفلسطينية، و أسهمت في تمكين السلطة الفلسطينية من القيام بمهامها في خدمة السكان الفلسطينيين، إلى جانب توفير مصادر دخل للعائلات الفقيرة في فلسطين، فضلا عن تطوير البنية التحتية، وتطوير المؤسسات وتفعيل أدائها، كما أسهمت تلك المساعدات في التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية بحق الاقتصاد والمقدرات الفلسطينية، مثل فرض الحصار ومصادرة الأراضي وإتلاف المزروعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدمير مقرات الأجهزة الأمنية، وهدم البيوت وغيرها من الإجراءات المدمرة للاقتصاد والمقدرات الفلسطينية.

محددات الموقف والدور الأوروبي تجاه عملية السلام

يشير مبيضين (2007، ص 21) إلى أن الاتحاد الأوروبي ونتيجة الظروف السياسية والجغرافية والاقتصادية، يهتم بما يدور في منطقة الشرق الأوسط وبالقضية الفلسطينية، ومن الجانب الأخر فإن الدول العربية تحاول البحث عن حليف يساعدها في الدفاع عن مصالحها وقضاياها. من هنا جاء اهتمام الاتحاد الأوروبي بالصراع العربي الإسرائيلي، وبلورة أسس ومرتكزات تشكل محددات للموقف الأوروبي تجاه تلك العملية، والتي ترتكز على التزام الاتحاد الأوروبي بإنهاء الصراع القائم، والعمل على إحلال السلام بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارات 242 و338، واعتداد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية سياسة غير شرعية، تتعارض مع استحقاقات عملية السلام، واعتداد القدس الشرقية جزءاً من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

وقد بلور الاتحاد الأوروبي رؤيته للدولة الفلسطينية، بوصفها حلا للصراع وفق الأسس التالية: (طافش، 2010، ص 53)

1. المفاوضات هي السبيل الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتأكيد على رفض أي وسائل وأساليب أخرى، وبصورة خاصة العنف، الذي يصفه الاتحاد الأوروبي بالإرهاب.
2. عد مبدأ الأرض مقابل السلام، هو المبدأ الحاكم للمفاوضات الهادفة إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
3. عد قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، هي مرجعية تلك المفاوضات، وبشكل خاص قرارات 242 و338 و1379.

4. عد مبادرة السلام العربية– التي تم اعتمادها في القمة العربية في بيروت عام 2002– هي الظرف الإقليمي الممهد لإقامة الدولة الفلسطينية، وإقامة سلام شامل في المنطقة، والتطبيع بين العرب وإسرائيل ضمن سياق التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

5. عد خطة خارطة الطريق واللجنة الرباعية، آليات معتمدة من شأنها تسهيل تنفيذ رؤية الاتحاد الأوروبي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذه الأسس التي تستند إليها رؤية الاتحاد الأوروبي لحل الصراع، جعلت من الدور الأوروبي وموقفه من عملية السلام متقدما من الناحية النظرية، لكنه، وكما أشرنا، ظل محدود التأثير في مسار تلك التسوية، فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من بلورة سياسات عملية تسهم في تفعيل دوره وجعله أكثر تأثيرا، ولهذا، كما أشرنا أيضا، له أسبابه وعوامله، إلى جانب بعض المحددات التي تسهم في تحديد الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي من عملية السلام، والتي يمكننا إجمالها في المحددات التالية:

أولا: رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون له دور هام في إطار العملية السلمية في الشرق الأوسط، انطلاقا من موقعه الجغرافي ومكانته السياسية والاقتصادية العالمية.

ثانيا: تخوف دول الاتحاد الأوروبي من آثار استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وتداعياته، والذي تعتبر القضية الفلسطينية جوهره الأساسي، وما يعنيه ذلك من استمرار العنف في المنطقة، ما قد يهدد المصالح الأوروبية في المنطقة، الأمر الذي يتطلب تدخل الاتحاد الأوروبي لحل هذا الصراع، وعدم الوقوف موقف المتفرج (طافش، 2010، ص 53).

ثالثا: يرى إسماعيل (2013، ص 13) أن أهم محددات الموقف الأوروبي من عملية السلام، يكمن في رؤية أوروبا لنفسها ولطبيعة دورها في المنطقة، بوصفها رؤية ديناميكية تهدف إلى تكييف ذاتها باستمرار مع المتغيرات الإقليمية والدولية، والتي تأتي تحت مظلة الطموح الأوروبي، الدافع نحو لعب دور سياسي هام وأساسي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وبما يتناسب مع حجم أوروبا ذاتها وأهميتها على المستوى الدولي، هذا بالرغم من ظهور الدور الأوروبي في تلك العملية ثانويا أو تابعا أو ملحقا بالدور الأمريكي المهيمن على مسار التسوية.

رابعا: يرى مبيضين (2007، ص 31) أن هناك حالة من القلق لدى الاتحاد الأوروبي على أية ردود فعل إسرائيلية تجاه المبادرات التي يتقدم بها الاتحاد لتحريك العملية السلمية، خاصة أن إسرائيل تنظر لتلك المبادرات بوصفها تصب في

مصلحة الفلسطينيين، كما أن إسرائيل لا تفضل أن يكون للاتحاد الأوروبي دور سياسي فاعل في مسار التسوية السلمية، بينما تفضل استمرار قيام الاتحاد بالتمويل، نظرا لأهمية هذا التمويل في الحفاظ على الوضع القائم، وتقليص احتمالات اندلاع أعمال عنف، وهو ما يشكل عائقا، كما أشرنا، أمام التدخل الفاعل والمؤثر للاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية.

خامسا: للعلاقات الأوروبية العربية تأثيرها في بلورة الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية وعملية السلام، إذ يسعى الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مصالحه مع الدول العربية، وهي متعددة ومتنوعة، لكن الخلافات العربية– العربية تحول دون تطوير العلاقات العربية الأوروبية، وتطوير المصالح المشتركة بين الطرفين، الأمر الذي يحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على بناء سياسات فاعلة وملموسة ومؤثرة وبلورتها تجاه القضايا العربية، وفي مقدمتها مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

تشكل المحددات السابقة تأثيرا كبيرا في تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، هذا إلى جانب عدم بلورة دول الاتحاد نفسها تعريفا واضحا لمصالحها في المنطقة، يمكن له أن يشكل مرتكزا لسياسته تجاه المنطقة وقضاياها، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، فلازال الاتحاد الأوروبي يعاني من انقسامات في مواقف الدول، إلى جانب عدم امتلاكه أدوات التأثير الفعال على أطراف الصراع وبخاصة إسرائيل، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال الاستعراض السابق لدور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، نلاحظ تطور موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام ورؤيته لحل القضية الفلسطينية، وهو موقف يكاد يتماهى مع الموقف الفلسطيني والعربي، وبطبيعة الحال، فموقفه لا يعجب إسرائيل التي تراه موقفا منحازا للفلسطينيين. لكن هذا التطور والتقدم لم يترجم إلى سياسات عملية من الناحية السياسية، وبقي موقفا نظريا يتم التعبير عنه في مناسبات مختلفة، من خلال البيانات والتصريحات الرسمية، وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي طرح بعض المبادرات، إلا أنه في السنوات الأخيرة تخلى عن اتخاذ مبادرات فاعلة ومستقلة تجاه مسار التسوية المتعطل تقريبا منذ العام 2011، باستثناء بضعة أشهر تم استئناف التفاوض فيها عام 2014 ولم يتم التوصل خلالها إلى نتائج، وهذا، كما أشرنا، ناجم عن عدة عوامل، منها حالة الضعف والعجز العربي التي تكرست منذ انطلاق موجة الربيع العربي، وهي حالة لا تمنح الفرصة للدول العربية لبناء موقف موحد وداعم

للاتحاد الأوروبي، ليتبنى مواقف ومبادرات أكثر عملية تجاه العملية السلمية، خاصة مع تزايد مشكلات المنطقة العربية، التي طغت على الاهتمام بالقضية الفلسطينية، مثل الوضع في سوريا واليمن والعراق والبحرين وليبيا وغيرها من الأزمات الحادة التي تعاني منها المنطقة العربية، هذا فضلا عن المعارضة الإسرائيلية والأمريكية لأي دور أوروبي فعال ومستقل في مسار التسوية، والذي يترافق مع عدم رغبة الأوروبيين في معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والصدام السياسي معهما، كما أنه لا يمكن إنكار الأزمات التي عصفت بالاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، وبصورة خاصة أزمات الديون لبعض دول الاتحاد، وأزمة تدفق اللاجئين، وأزمة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد، فتلك الأزمات تعد ملحة لابد للاتحاد من التعامل معها، وتأجيل الاهتمام بقضايا أخرى، مثل عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، خاصة أن هذه العملية مر عليها أكثر من ربع قرن، ولا توجد مؤشرات لإمكانية الوصول إلى حل لها، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى الانكفاء نحو أزماته الداخلية الملحة، وتهميش الاهتمام بعملية السلام.

ولاحظنا من جهة أخرى، أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يرحبون بالدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، وبتمويله لمتطلبات تحقيق التسوية السلمية، حتى لو لم تفض تلك العملية إلى حل سياسي، وذلك لأن تلك المساعدات تساعد في بقاء المؤسسات الفلسطينية وتحول دون انهيارها، وتمكنها من القيام بدورها خاصة ما يتعلق بحفظ الأمن، وهو أمر يعد جوهريا وأساسيا بالنسبة لإسرائيل.

وفي ضوء ما تقدم معنا يمكن إجمال أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فيما يلي:

1. شهد الموقف الأوروبي تطورا كبيرا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وعملية السلام، وقدم رؤيته الواضحة للحل، القائمة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.
2. ضعف الدور السياسي للاتحاد الأوروبي ومحدوديته في مسار التسوية السلمية، بالرغم من تقدم الموقف السياسي الأوروبي من ناحية نظرية، إلا أن الاتحاد الأوروبي عاجز عن اتخاذ مبادرات مستقلة، وممارسة الضغوط اللازمة على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمتطلبات السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث بقي الدور السياسي الأوروبي دورا ثانويا وملحقا بالدور الأمريكي.
3. ضعف الدور السياسي المؤثر للاتحاد الأوروبي ومحدوديته في عملية السلام، يعود إلى عدة عوامل يكمن أهمها في العامل الأوروبي الداخلي والانقسامات التي يعاني منها الاتحاد، إضافة إلى العامل الإسرائيلي والأمريكي الرافض لأي

دور أوروبي مستقل ومؤثر في مسار التسوية السلمية، فضلا عن الوضع العربي غير المساند بصورة جادة وحاسمة للموقف الأوروبي.

4. في السنوات الأخيرة تراجع اهتمام الاتحاد الأوروبي بالعملية السلمية، وذلك بسبب الأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، وأهمها أزمة الديون لبعض الدول الأوروبية، وأزمة اللاجئين التي عصفت بدول الاتحاد، وأزمة خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد، الأمر الذي حول اهتمام دول الاتحاد لهذه الأزمات، وأدى إلى تراجع اهتمامه بالعملية السلمية في الشرق الأوسط.

5. بالرغم من محدودية الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام، إلا أن هذا الدور يكتسب أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد المانح الأكبر للفلسطينيين، حيث شكلت مساعداته ما نسبته 45% من إجمالي ما تقدمه الأسرة الدولية المانحة للفلسطينيين، وأسهم هذا الدعم في تطوير المؤسسات الفلسطينية وتحسين أدائها، والتخفيف من حدة الآثار السلبية للممارسات الإسرائيلية على لاقتصاد الفلسطيني.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

أولا: تصميم خطة سياسية فلسطينية واضحة المعالم، تتعلق بمساندة الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره السياسي تجاه مسار التسوية السلمية، وليشكل عاملا ضاغطا على إسرائيل للاستجابة إلى استحقاقات تحقيق السلام، وإنجاح مسار التسوية السلمية.

ثانيا: تعزيز جسور الثقة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الفلسطينية بمختلف مؤسساتها، خاصة ما يتعلق منها بالجوانب المالية، وذلك لضمان تكثيف الدعم الأوروبي لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، ومساندة برامج التنمية التي تقودها الحكومة الفلسطينية على مختلف الأصعدة.

ثالثا: تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، لما لها من دور هام في التأثير في الرأي العام الأوروبي ومؤسسات المجتمع المدني فيه، والتي تؤثر في سياسات الدول الأوروبية، ليصب ذلك كله في مصلحة الأهداف الفلسطينية المتعلقة بالتخلص من الاحتلال الإسرائيلي وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

رابعا: نظرا لانحياز الموقف الأمريكي لمصلحة إسرائيل، وعدم أهلية الولايات المتحدة لتلعب دور الوسيط النزيه في مفاوضات السلام، خاصة مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والتغاضي الواضح عن استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، لابد من التفكير جديا بتعزيز دور الاتحاد الأوروبي وإبرازه فلسطينيا، ليحل محل الدور الأمريكي، ورفض الهيمنة الأمريكية على مسار التسوية السلمية، ومساعدة الاتحاد الأوروبي على بناء دور مستقل وفاعل في تلك العملية، وتمكين الاتحاد الأوروبي من تطوير أوراق القوة التي يملكها في هذا الشأن، مثل وزنه السياسي والاقتصادي العالمي، ودوره كداعم ومانح رئيسي للعملية السلمية، وغيرها من الأوراق الأخرى.

دراسات مستقبلية مقترحة

للإحاطة بجوانب أخرى تتعلق بدور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية تتناول القضايا التالية:

- دراسة تتناول أثر الأزمات التي يمر بها الاتحاد الأوروبي في دوره في عملية السلام، مع التركيز على أزمتي اللاجئين وخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد.
- إجراء دراسة حول خلفيات الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام وعلاقة ذلك بوجود انقسامات بين دول الاتحاد فيما يتعلق بعملية السلام.
- إجراء دراسة تتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي ودوره من التطورات الراهنة على صعيد القضية الفلسطينية، خاصة ما يتعلق منها بنقل السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بها كعاصمة لدولة إسرائيل، والموقف مما يُسمى بصفقة القرن.

الهوامش

i. سلامة، دلال (2005). الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، ص 94.

ii. النجادي، فاضل (2018). تناقضات مواقف الدول الأوروبية حول القضية الفلسطينية في قرن من الزمان، مجلة الفكر السياسي، 19 (66)، سوريا، 75-96.

iii. ميلود، بلعالية دومة (2017). مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية من القضية الفلسطينية من عام 1970 إلى مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية عام 2000، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، 0 (18)، الجزائر، 84-91.

iv. أبو جامع، نسيم حسن (2017). دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 4 (1)، عمان، 35-55.

v. Ahtisaari, M (2017). The Role of the European Union in Conflict Resolution. Journal of Mediation and Applied Conflict Analysis. Vol.4, No.2, p 628-634.

vi. Persson, Anders (2009). The transformation of just peace: EU and the Middle East Peace Process. Paper to be presented at the JAD- PbP Regional Seminar in Jerusalem, May 23-25, 2009.

vii. مبيضين، مخلد (2007). محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخت 1993، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 13 (4)، 9-58.

viii. سلامة، دلال(2005). الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. أبو جامع، نسيم حسن (2017)، دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 4 (1)، 35–55.

2. إسماعيل، محمد هشام (2013)، موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

3. بني فضل، عصام (2007)، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي المحتلة 1991–2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

4. الحاج، علي (2005)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

5. سلامة، دلال (2005)، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ما بين الدور الاقتصادي والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

6. شبكة الجزيرة القطرية (12 أغسطس 2013). محطات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، تم استرجاعه بتاريخ 2018/7/29 من الرابط https://bit.ly/2RFfdFH

7. الشقاقي، خليل، وأحمد، عائشة (2003)، ملاحظات أولية على خطة خارطة الطريق: مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

8. صلاحات، أنس (2015)، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

9. طافش، هشام زهير (2010)، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993–2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

10. عبد الحي، وليد (2013)، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، في: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

11. عبد الرحيم، أكرم (2014)، الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، 0 (258)، 81–92.

12. مبيضين، مخلد (2007)، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخت 1993، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 13 (4)، 9–58.

13. محبوب، عمر (2017)، الاتحاد الأوروبي وموقفه من القضية الفلسطينية (1992–2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

14. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010)، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، تقرير معلومات رقم 16، بيروت، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

15. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012)، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

16. مركز نماء للبحوث والدراسات (2013)، قراءة في الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت.

17. مصطفى، زينب حامد (14 أغسطس 2016)، الاتحاد الأوروبي بين الماضي والحاضر والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي، تم استرجاعه بتاريخ 2018/7/27 من الرابط http://democraticac.de/?p=35644

18. مقلد، حسين طلال (2015)، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجا، مجلة المستقبل العربي، 37 (433)، 63-79.

19. ميلود، بلعالية دومة (2017)، موقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية من القضية الفلسطينية من عام 1970 إلى مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية عام 2000، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، 0 (18)، 84-91.

20. النجادي، فاضل (2018)، تناقض مواقف الدول الأوروبية حول القضية الفلسطينية في قرن من الزمان، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، 19 (66)، 75-96.

21. نجم، سلمى عبد الله (2014)، الاتحاد الأوروبي: مستقبل التجربة وإشكالاتها، مجلة الديمقراطية، تم استرجاعه بتاريخ 2018/8/6 من الرابط http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=108

22. نوفل، أحمد (2003)، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية، 0 (25)، 31-56.

ثانياً: المراجع الأجنبية

23. Persson, Anders (2009). The transformation of just peace: EU and the Middle East Peace Process. Paper to be presented at the JAD- PbP Regional Seminar in Jerusalem, May 23-25, 2009.
24. Ahtisaari, M (2017). The Role of the European Union in Conflict Resolution. Journal of Mediation and Applied Conflict Analysis. Vol.4, No.2, p 628-634.

E.U Involvement in the Palestinian- Israeli Peace Process: A Critical Perspective

Anas T. Salahat

General Law and Political Science / The University of Hassan II, Morocco

Anas-t-s@hotmail.com

Abstract

This study aims at analyzing the role of the European Union in the Israeli- Palestinian peace process through tracing the development of the stand and role of the European Union in that process highlighting its significance and the influencing factors in that role. In addition, the researcher seeks to show the most important determinants in the development of that role. The researcher follows the analytical methodology in order to analyze the European role in the Israeli- Palestinian peace process. This study is divided into three sections. To begin with, the first section is the analysis of the European role in the Israeli- Palestinian peace process and the stand of the European Union in the Israeli- Palestinian peace process and its role in the process. The second section discusses the factors leading to the limited political role for the European Union in the Israeli- Palestinian peace process clarifying the importance of this role politically and economically. Finally, the researcher focuses on analyzing the determinants of the European Union's stand and its role in the process. The theme of this study is inspired by the hypothesis that the political role of the European Union in the settlement doesn't cope with its importance and economic efficiency considering it as the biggest donor for the process. This is due to a number of factors that restrict its political role, namely the Israeli, American and European factor on the one hand and the crises the European Union has suffered from recently on the other hand.

The researcher concludes a number of results including the clarity and development of the European stand from the peaceful settlement by proposing its vision based on the two-state solution. Still, its political role is ineffective in the settlement and doesn't go along with its importance and economic efficiency considering it as the main donor for the peace process. Also, the results have showed the limited role's factors including the Israeli- American rejection to any effective and influential role for the independent European Union in the course of the peaceful settlement. In addition to the crises and problems, from which the European Union has suffered including the refugee crisis, the Brexit crisis has also weakened the attention of the European Union to the peace process in the Middle East.

Keywords: *European Union, the Israeli- Palestinian peace process, The Palestinian - Israeli negotiations, The political role, The economic role, The economic helps.*